الصحافيون في لقطة جماعية مع النائب فيصل الكندري

الكندري والزميل عمر الرشيدي مع الصحافيين

في حوار مع الصحافيين على هامش حفل الغداء الذي أقامه على شرفهم بمخيم الجليعة

الكندري: حل مشاكل الكويت يتم بالجلوس على طاولة الحوار دون شروط

كتب عمر الرشيدي

- أعداد المشاركين في المسيرات بدأت تقل وما حدث من إغلاق للشوارع وإشعال للحرائق دخيل على مجتمعنا
- قضية القروض محل اهتمام المجلس ومعالجتها ضرورية من أجل الأسرة والمجتمع
- منح 5 آلاف دينار لرب الأسرة والزوجة وقرض للأبناء يغطي التزامات الدولة هو الحل الأمثل
- علينا التدرج في الأدوات الدستورية ومنح الوزراء الفرصة كاملة قبل استجوابهم

فيصل الكندري متحدثا

- نواجه تركة ثقيلة خلفتها المجالس السابقة ونعمل على تنظيف الأدراج من القضايا المؤجلة
- أمريكا تنسف كل شعارات حقوق الإنسان بتعسفها تجاه معتقلينا في «غوانتانامو»

اوضح عضو مجلس الامة فيصل الكندري ان الحل للحراك الحاصل في الشارع هو الجلوس على طاولة الحوار لمصلحة الكويت بعيدا عن اي شروط توضع على الطاولة من شانها التاثير على الحياة السياسية والاجتماعية في الكويت ، مؤكدا في الوقت ذاته ان المشاركين في الحراك هم ابناء الوطن ولكننا نتمنى الالتزام بالقانون وترخيص المسيرات وعدم كسر القانون .

وقال الكندري في حوار مع الصحافيين على هامش حفل الغداء الذي اقامه على شرفهم في مخيمه بمنطقة الجليعة ان الملاحظ ان المشاركين في المسيرات من صغار السن، والملاحظ ان الاعداد المشاركة في هذه المسيرات بدأت تقل، مشددا على ان ما حصل من اغلاق الشوارع واشعال الحرائق دخيلة على مجتمعنا ولن نوصلنا الى حل ، مناشدا القائمين على المسيرات ان يلتزموا بالقنوات القانونية وخصوصا انهم حصلوا على ترخيص لمسيرات سابقة .

واكد ان قضية القروض هي محل اهتمام من مجلس الامة، ويجب معالجة القضية المؤرقة للمجتمع الكويتي والاسر الكويتية، وان نعود الى تاريخ المشكلة التي بدأت في 1998 وهناك ثلاث اسباب ادت الى تفاقم المشكلة ، سببين من الحكومة والسبب الاخر من النواب السابقين ، والحكومة لم تؤد دورها الصحيح برقابة البنوك التي مارست الاستغلال في مضاعفة الفوائد وقروض البالون وغيرها والبنك المركزي لم يكن له اي دور على هذا الاستغلال الجشع من البنوك للمواطنين ، وعندما اتخذت الدولة قرار ربط العملات ادى هذا الامر الى ارتفاع الفوائد الى اكثر من الضعفف على المواطن ، وبنص الدستور اذا كانت الدولة هي التي تسببت في تضخم الفوائد فعليهم تحمل المسؤولية .

وزاد بان الوعود التي اطلقها بعض النواب بإسقاط القروض شجع الناس على الاقتراض بشكل اكبر، وايضا هناك مشكلة السكن التي اضطرت المواطنين الى الاقتراض من اجل بناء المساكن، وارتفاع تكاليف مواد البناء، مضيفا « جلسنا مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي والكثير من النواب قدموا اقتراحات وسوف تقوم اللجنة المالية بإجتماعات شبه يومية بدء من الاسبوع الجاري من اجل وضع الحل المناسب » .

ولفت الى انه تقدم وعدد من النواب بمقترح بمنح 5 الاف دينار لرب الاسرة والزوجه وكذلك قرض للابناء تغطي التزامات المواطن للدولة والقروض مع اعادة جدولة القروض لمدة اطول حتى يتم تخفيض الاقساط الى ما دون المئة دينار، مبينا ان هذا المقترح عادل ويشمل الجميع، ومن ليس عليه التزامات لا يسلم له القرض بل يبقى له كرصيد لدى الحكومة حتى تسدد اي التزام عليه في المستقبل ، مشيرا الى ان النواب تقدموا بطلب لعقد جلسة خاصة لحسم قضية القروض .

ورأى ان سمو الامير مهتم بقضية القروض وعندما التقى النواب وجههم لإيجاد حل توافقي عادل بين المجلس والحكومة، وعند لقاء النواب بسمو رئيس مجلس الوزراء تمت مناقشة الموضوع وسموه وجه وزير المالية لايجاد حل غير صندوق المتعثرين ، ورغم ان الوزير متمسك بصندوق المتعثرين الا ان القرار يعود في النهاية الى المجلس.

وشدد على ان هناك قضية مهمة ايضا وهي القضية الصحية وعلى سبيل المثال فإن المسجلين كمعالجين في مستشفى العدان عددهم 943 الف فرد اي ما يقارب المليون وهذه كارثة ان يستقبل هذا المستشفى الصغير كل هذا العدد ، وهذا الامر يدفعنا الى الاستعجال في تقديم مقترحنا لإنشاء مدينة طبية متكاملة في جنوب الكويت ، تضم فنادق ومستشفيات وخدمات متكاملة ، مؤكدا انه سيشرك في هذا المقترح اكبر عدد ممكن من النواب وكذلك الحكومة لأنه يحيذ العمل المشترك ، مبينا ان المناطق الداخلية ايضا تعاني من مشاكل بعدم وجود المستشفيات المتخصصة ، لافتا الى ان التامين الصحي ايضا مطروح كحل مؤقت الى حين تمكن الحكومة من بناء المستشفيات والمرافق الصحية التي تواكب التطور السكاني .

وذكر ان العلاج في الخارج يعاني من الخلل لأن اغلب اللجان لا تقوم بدورها الصحيح ، ورغم ما يقولونه من ان هناك علاج متوافر في الكويت الا ان ما نراه هو انه لا يوجد تشخيص ولا علاج صحيح ، وبالتالي نطالب بأن يتم التوسع في شمول المواطنين المرضى بالعلاج في الخارج ، مشددا الى ان المواطن اولى بالصرف عليه بدلا من توجيه الاموال الى الخارج .

ونوه بان الوافدين يجب ان تكون لهم مستشفيات خاصة ، واموال التامين الصحي يجب ان نعرف اين ذهبت طوال هذه السنوات ، ولماذا لا تقدم لهم الخدمات المناسبة في المقابل .

واكد ان المجلس الحالي لن يسير في كل ما تريد الحكومة خصخصته، وما تم في خصخصة الكويتية امر مختلف لان الخصخصة التي تمت ليست كاملة بل ستكون بإدارة حكومية وذلك من اجل انتشال هذه المؤسسة من حالة التدهور ، وللعمل فقد تم عرض الكويتية للبيع ولم يتقدم احد لشرائها ، مبينا ان الخصخصة سندعمها اذا كانت للقطاعات الخاسرة وليس القطاعات الرابحة .

واوضح ان القطاع الخاص لا يبحث عن الجودة في الخدمات الصحية وإنما يبحث عن الربحية وهذا الامر يفرض علينا رفض خصخصة القطاع الصحي او التعليمي او القطاعات الخدمية التي ترتبط بالمواطن بشكل مباشر.

ورأى ان المجلس الحالي سيسير بخطين متوازيين في الرقابة والتشريع ، وإن كنا في البداية نرى ان الجانب التشريعي هو الطاغي حتى الان، وجميع اللجان البرلمانية تعمل بالساعات، وهناك تشريعات قادمة لمصلحة المواطنين والبلد والدور الرقابي سيتم تفعيله على مدى التزام تنفيذ الحكومة لهذه المشاريع .

وطمأن الكندري الشعب الكويتي بأن محاربة بعض المتنفذين للمجلس الحالي لن تمنعه من الاداء ، وسنستمر بإنجاز كل ما يخدم المواطن الكويتي ، مشيرا الى ان قانون الغرفة التجارية سيكون مفيدا لقانون غرفة التجارة وبواكب القوانين المعمول بها في المنطقة ، مبينا ان التجار لو قرئوا القانون فإنهم سيعرفون انه في مصلحة البلد ، ويختلف عن القوانين التي طرحت في المجالس السابقة ، ولذلك حتى الان لم نسمع اصوات معارضة للمقترح وتجار الكويت جزء لا يتجزأ من البلد ، مشددا على انه لن تكون هناك حرب مع المجلس على خلفية هذا القانون لأن المجلس الحالي لا يمثل تيارات او احزاب ، رغم وجود بعض الخصومات والاجندات السابقة لدى بعض النواب .

وضرب مثالا على ذلك بما يحصل مع وزير النفط على خلفية عقد شل التي شكلت لها لجنة تحقيق برلمانية وكذلك قضية الداو التي يوجد طلب سيقدم للتحقيق فيها ، والوزير مشكورا حول العقد الى النيابة العامة عندما حصلت حوله لغط ، متوجها بنصيحة لزملائه بعدم الاستجال في الاستجوابات حتى لا نقع في الاخطاء التي وقعت بها المجالس السابقة ، وعلينا ان نتدرج في الادوات الدستورية وان نلتقي رئيس الحكومة وسمو الامير ونناقش شكاوانا قبل تحريك المساءلة .

ودعا الى منح الوزراء الفرصة الكاملة قبل تحريك المساءلة ضدهم ، ومنهم وزير الداخلية الذي متحناه مهلة الى شهر ابريل المقبل ، مؤكدا ان اغلبية المجلس مع هذا التوجه بإعطاء فرصة للوزير الى بداية ابريل المقبل .

وكشف عن انه تقدم بمقترح برفع الغرامة الى مئات الالاف مع السجن 7 سنوات وسحب الترخيص مع نشر اسم الشركة وصاحبها لردع من يرودون الاغذية الفاسدة ، مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة اعدام الاغذية الفاسدة وعدم السماح بتركها في المخازن الخاصة بالتجار ، وساقترح اقامة مخزن لوزارة التجارة او البلدية خاص بالاغذية الفاسدة حتى نسد اي ذريعة على تجارة الاغذية الفاسدة .

وبين اننا لم نتلمس من الوزراء محاربة للمجلس الحالي ، ولكن هذا الكلام يدور في الخفاء وليس لدينا عليه دليل .

ولفت الى ان المجلس الحالي يواجه تركة ثقيلة من المجالس السابقة ومواضيع كثيرة في ادراج المجلس والان نحن ننظف هذه الملفات ونحاول الاسراع بها ومنها اتفاقيات دولة بقيت في الادراج منذ 2003 ، مؤكدا تفاؤله بان المجلس الحالي سيكون مجلس انجاز مئة بالمئة ، وهناك توافق نيابي حكومي على الانجاز ، وليس للمعارضة تأثير على المجلس وكل يسير في خطه ورأيه رغم احترامنا لهم ، موضحا ان الصراعات السياسية الدائرة خارج المجلس او حتى ما يثار عن خلافات داخل الاسرة لن تؤثر على المجلس ونثق بحكمة سمو الامير في حل الخلافات ، مؤكدا ان المجلس الحالي من الصعب اختراقه .

وافاد بأن قضية اللوث البيئي والمشاكل التي تعاني منها مناطق الدائرة الخامسة ستكون محل نقاش في الاجتماع الذي سادعو اليه زملائي في الدائرة الخامسة قريبا ، مشددا على ضرورة ان تصرف التعويضات البيئية التي تسلمتها الكويت من الامم المتحدة في مسارها الصحيح من اجل معالجة هذا الملف .

وذكر انه تقدم بمقترح تجنيس 5 الاف من البدون من خلال الجهاز المركزي وتمت الموافقة عليه من لجنة الداخلية والدفاع وكان المفترض ان تقوم اللجنة بدورها بوضع المقترح على جدول اعمال المجلس، ولا نعلم اسباب تأخير طرح المقترح داخل المجلس.

وعن معتقلي غوانتانامو رأى الكندري ان هناك ظلم من الجانب الاميركي ينسف كل الشعارات التي ترفعها الولايات المتحدة عن حقوق الانسان والديمقراطية ، متمنيا من سمو الامير التدخل الشخصي « فأنباؤك يا صاحب السمو مظلومون وعلى الاقل نريد لهم محاكمة عادلة »، مستنكرا عدم السماح للقضاء الامريكي بالنظر في قضيتهم .

وبخصوص الاتفاقية الامنية الخليجية اوضح الكندري انه مع هذه الاتفاقية لسبب سياسي، لأن ظهر دول الخليج اصبح مكشوفا والوحدة الخليجية وتماسكها نحن معها قلبا وقالبا وكذلك الكونفيدرالية ، لانه مع عدم التوحد فإنه لن نكون لنا القدرة على مواجهة التحديات الخارجية.

واوضح بأن هناك مقترحا مقدما من النواب بتعديل قانون الانتخاب من خلال تعديل مناطقي مع الابقاء على الصوت الواحد ، مشيرا الى ان المقترح آخذ دوره على جدول الاعمال وننتظر اقراره .

تكريما لدورهم في الجيش ومساواتهم بالكويتيين

عسكر يطالب بمد خدمة العسكريين الخليجيين والبدون إلى 62 سنة

- التعديل هدفه الاستفادة من خبرات المذكورين بعد أن قضوا سنوات عمرهم في الجيش الكويتي
- الدولة تكلفت مبالغ كبيرة في التدريب ولا يجب أن تضيع هباء بسبب قصور القانون الحالي

عسكر العنزي

تقدم رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي باقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم «108» مكررا الى القانون رقم 32 لسنة 1967 في شان الجيش بهدف مدة خدمة العسكريين العاملين بوزارة الدفاع الكويتية من فئتي غير محددي الجنسية، والخليجيين، إلى سن 62 عاما نظير خدماتهم الجليلة. ونص الاقتراح على تجديد عقد التطوع لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولغير محددي الجنسية حتى بلوغ سن الخامس والستين « 62 » سنة

وقال عسكر في المذكرة الإيضاحية لاقتراحه: ان العسكريين من كويتيين وغير كويتيين من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية او من غير محددي الجنسية العاملين في الجيش الكويتي هم الدرع الواقي للكويت وهم في حالة تاهب دائم لحماية أمنه الخارجي وعلى استعداد للتضحية بأنفسهم من اجل بقاء الوطن آمنا مستقرا.

واضاف انه تقدم بالاقتراح بقانون بمد خدمة العسكريين الخليجيين والبدون الى سنة 62 سنة وليس 55 سنة كما هو معمول به الان تكريما لهؤلاء العسكريين الخليجيين والبدون ورغبة في التسوية بالتعامل بين الكويتيين وبينهم وبصورة خاصة في انتهاء الخدمة لافتا الى انه قد وضع النص بصورة عامة بحيث يشمل المتطوعين من غير الكويتيين سواء كضباط او ضباط صف أو افراد للاستفادة من الخبرات التي يحملها هؤلاء بعد ان قضوا سنوات عمرهم في الجيش

وتابع عسكر : وبهدف التعديل الى الاستفادة من خبرات العسكريين الخليجيين والبدون التي يحملها هؤلاء بعد ان قضوا سنوات عمرهم في الجيش ومساندة لهم عرفانا بدورهم فالكويت لا يمكن لها ان تتخلى عن هؤلاء العسكريين، فهم شركاء بدورهم في صناعة مسيرة هذا الوطن ويجب تكريمهم برفع سن تقاعدهم عرفانا بخدماتهم الجليلة التي قدموها للكويت طيلة سنوات إلتحاقهم بالخدمة العسكرية، فضلا عن ان الدولة تكلفت مبالغ طائلة لتدريبهم كما انهم شرفوا دولة الكويت من خلال مشاركتهم تحت علم الكويت في الحروب العربية وفي حرب تحرير الكويت من الغزو الغاشم. كما ان مد الخدم لعسكريين الخليجيين والبدون سيكون حافزا لهم لبذل المزيد من الجهد والعطاء وحفظ الأمن والنظام في البلاد.

دعا إلى الضغط على مجلس الأمن لإصدار قرار ينقذ «ما تبقى من دمشق»

العدوة: النظام السوري يمارس حرب إبادة ضد شعبه.. والتدخل العسكري ضرورة لإيقافه

خالد العدوة

استنكر رئيس لجنة حقوق الإنسان النائب خالد العدوة الصمت الدولي حيال ما يحدث بسوريا مطالبا الاسرة الدولية التدخل بأسرع وقت لوقف الممارسات الدموية و المجازر اليومية التي تمارس تجاه الشعب السوري من قبل آلة النظام و الجيش والتي اعادت إلى الاذهان افعالها الاجرامية حيال الشعب السوري على امتداد التاريخ .

وأضاف العدوة انه ومع زيادة وتيرة البطش و التدمير و اجبار المواطنين على التهجير من قبل النظام السوري يتأكد لنا أن ما يمارس هو حرب ابادة وتصفية جسدية لاسيما في ظل استخدام النظام الدموي كل الأسلحة المحرمة لقتل الناس وتشريدهم داخل سوريا وخارجها مستنكرا ما آلت اليه كرامة الانسان السوري وحقوقه ارضاء لدولتين- روسيا و الصين - دائما ما تقفا سدا منيعا امام تحركات المجتمع الدولي لنصرة الشعب السوري.

و دعا العدوة الضمائر الحرة في العالم اجمع إلى الضغط وبقوة على مجلس الامن لاصدار قرار يجبر المجتمع الدولي على التدخل العسكري للحفاظ على ما تبقى من الشعب السوري وايجاد مناطق وممرات امنة للمدنيين بعد أن تحولت دمشق و المدن الأخرى إلى مدن اشباح عندما هجرها سكانها ومات الاخرون على يد النظام .

وثمن العدوة الموقف الرسمي الكويتي بعد أن وجه سمو امير البلاد الدعوة لعقد مؤتمر للمانحين لسوريا اواخر الشهر الجاري مناشدا دول العالم بتقديم المساعدات و التعهدات اللازمة لوقف ذلك النزيف الذي يمارس من قبل الآلة العسكرية لقوات بشار الأسد .